

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 6 إبريل 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5371)

والأفضل  
20  
Distinction





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - الإمارات قوة محفزة للنمو العالمي .....

### الإمارات اليوم

03 - تكريم المتميزين .....

### تقارير وتحليلات

04 - هل تتضرر أسعار النفط العالمية بعودة النفط الليبي؟ .....

05 - الانتخابات الرئاسية... هل تجلب الاستقرار لأفغانستان؟ .....

07 - ماذا يعني اعتراض واشنطن على مرشح إيران لمنصب سفيرها في الأمم المتحدة؟ .....

### شؤون اقتصادية

08 - 750 مليون آسيوي يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً .....

### الصفحة الأخيرة

09 - من إصدارات المركز: روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا ...



## الإمارات قوة محفزة للنمو العالمي

تقف دولة الإمارات العربية المتحدة الآن في مقدمة الدول العربية وفي المرتبة السادسة عشرة بين أكثر دول العالم تمكيناً للتجارة، وذلك وفقاً للتصنيف الصادر مؤخراً عن «المنتدى الاقتصادي العالمي» في تقريره السنوي «تقرير تمكين التجارة العالمية»، وهو التصنيف الذي يُقيّم أداء الدول وفق مستوى الكفاءة وجودة سياساتها التجارية، ومدى تمكن كل منها من تسهيل حركة مرور السلع والبضائع عبر حدودها. ويحتل هذا التصنيف أهمية كبيرة على المستوى العالمي، وخصوصاً في المرحلة الراهنة، حيث يمر العالم الآن بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعاني الاقتصادات الكبرى التقليدية ضعفاً في الطلب الاستهلاكي المحلي، ليصبح الطلب الخارجي هو البديل المتبقي، الذي يراود منه تحفيز النمو، سواء في الاقتصادات الكبرى ذاتها أو في الاقتصاد العالمي كله.

يتزامن ضعف الطلب الاستهلاكي في الاقتصادات الكبرى، كما هي الحال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مع نمو كمي وتغير هيكل في الطلب الاستهلاكي في الاقتصادات الصاعدة، كما هي الحال في الاقتصادات الآسيوية، وخصوصاً الصين والهند، وكذلك في اقتصادات أخرى في أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وإفريقيا، فيما يدفع إلى إعادة تشكّل خطوط التجارة العالمية، لتصبح أكثر توجهاً نحو الاقتصادات الصاعدة على حساب الاقتصادات الكبرى التقليدية، وهو ما يسمح بصعود مراكز تجارية عالمية جديدة على حساب مراكز أخرى تقليدية.

في مثل هذه الظروف تكون الدول، الراغبة في أن يكون لها دور مركزي في عملية إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية، مطالبة باستيفاء عددٍ من الشروط، هي: تطوير مناخها الاستثماري بشكل عام، ورفع الكفاءة والجودة في مناخ الأعمال التجارية بشكل خاص، وتطوير السياسات التجارية، بما يسمح بتيسير حركة التجارة عبر الحدود الوطنية، دخولاً وخروجاً وعبوراً. وهذه الشروط يغطيها مؤشر «تمكين التجارة العالمية»، تحت أربعة عناوين رئيسية، هي: النفاذ إلى الأسواق وإدارة الحدود والبنية التحتية ومؤشر بيئة الأعمال. والتصنيف المتقدم الذي حصلت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لهذا المؤشر يدل على أنها حققت نجاحاً كبيراً في الوفاء بهذه الشروط، وأنها تقدمت بشكل كبير نحو بناء شركات تجارية عالمية، تتسم بالضخامة والتشابك والتوزيع المتوازن على مناطق ودول العالم، فضلاً عن التوازن النوعي لهذه العلاقات، عبر تبادلها شريحة عريضة ومتنوعة من السلع والبضائع والخدمات، كما أن هذا الترتيب المتقدم يؤكد أن الإمارات تسير في طريقها الصحيح نحو جعل نفسها إحدى القوى المؤثرة في خريطة التجارة العالمية الجديدة، وأن لديها من السمات ما يضمن لها استدامة هذه المكانة، ويمنحها فرصة تطوير دورها المؤثر عبر الزمن، بما يتناسب مع طبيعة المستجدات والتغيرات المتوالية على الساحة الاقتصادية والتجارية العالمية.

السياسات التجارية الناجحة والمناخ الاستثماري المثالي والأداء الاقتصادي الإيجابي، جميعها عوامل اجتمعت معاً، وامتزجت برؤى اقتصادية وتنموية طموحة لدى القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فجعلت منها نموذجاً تنموياً مزدهراً، وقوة تجارية واعدة وصاعدة بقوة، وصاحبة دور محوري في إعادة تشكيل المنظومة التجارية العالمية، باعتبارها حلقة وصل بين الأسواق التجارية في محيطها الإقليمي من ناحية، وأسواق العالم أجمع من ناحية أخرى، وحلقة جديدة تربط اقتصادات العالم، من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها. هذا الدور الذي لا ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني الإماراتي فحسب، بل إنه يعود بالنفع على الاقتصادات الإقليمية أيضاً، ويتخطى أثره الإيجابي هذا؛ ليجعل من الإمارات قوة محفزة للنمو العالمي، وبوصلة موجهة لخطوط التجارة العالمية الجديدة.

## تكريم المتميزين

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً بالغاً بنشر ثقافة التميز داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية، من منطلق إيمانها بأن زرع ثقافة التميز مدخل للارتقاء بالأداء الحكومي، وهو السبيل الأمثل للنهوض بالمجتمع بكل مكوناته. ويتضح حرص الدولة هذا بجلاء في تكريمها للمتميزين في كل حقل من حقول العمل، من أجل تحفيز مَنْ هم محل التكريم وغيرهم من الموظفين للارتقاء بأدائهم. وبمناسبة تكريم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، للفائزين بجوائز «برنامج دبي للأداء الحكومي المتميز»، في دورته السابعة عشرة، مؤخراً، قال سموه: «نحن نكرم وطننا عندما نكرم من يخدم هذا الوطن العزيز، الذي يعطي أبنائه وبناته بلا منة، وليس لعطائه حدود أو شروط، لهذا فهو يستحق منا كل التكريم والفداء والولاء، بالمزيد من الإنجازات الحضارية والإنسانية، والحفاظ على مكتسباته الوطنية وإعلاء شأنه، كي تظل دولتنا في السباق نحو المركز الأول عالمياً».

هذه العبارات توضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة تهتم بتكريم المتميزين، ليس فقط على صعيد العمل الحكومي، بل في جميع المجالات والقطاعات، وتعي أن تميز الفرد في مجتمعه هو تميز لهذا المجتمع في حد ذاته، وتطور الإنسان هو تطور للمجتمع وبذرة نهضته الشاملة. وقد أصبح نشر ثقافة التميز نهجاً تتبعه الدولة بمختلف مؤسساتها ووزاراتها وهيئاتها الحكومية، التي تحرص على تحفيز موظفيها إلى الارتقاء بأدائهم، وتنمية مهاراتهم بشكل متواصل. والدليل على ذلك أن كثيراً من الجوائز قد أنشئت لهذا الغرض، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «برنامج الشيخ خليفة للتميز الحكومي»، الذي يهدف إلى تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، بتعزيز ثقافة الإبداع والولاء والتميز لدى موظفي القطاع الحكومي، لتمكين هذا القطاع من تطوير أنظمة عمله وأدائه ونتائجه وخدماته، بما يعود على المجتمع كله بالنماء والفائدة. وهناك أيضاً «جائزة الإمارات للأداء الحكومي المتميز»، التي تسهم بشكل فاعل في نشر ثقافة التميز بين موظفي الحكومة الاتحادية، وتشجعهم على الابتكار والإبداع وتطوير مهاراتهم، بما يسمح لهم بتولي مسؤوليات العمل الحكومي المختلفة، وتقديم الأفضل في خدمة هذا الوطن، وتحقيق آمال شعب الإمارات وقيادته. وبجانب ذلك هناك العديد من الجوائز التي تسعى إلى هذه الغاية السامية نفسها.

حينما يتحول التميز إلى ثقافة فإن ذلك يعد دليلاً على حيوية المجتمع، وامتلاكه الأساس القوي للتقدم والرقى، وينطوي هذا الأمر على عوائد إيجابية عديدة على هذا المجتمع: أولها، الارتقاء بأداء الخدمات الحكومية إلى المستويات المطلوبة، فوجود جائزة للمتميزين، يحفزهم إلى الارتقاء بالأداء ويطور مستوى الخدمات المقدمة إلى أفراد المجتمع. وثانيها، التنافس الإيجابي بين مؤسسات الدولة، فتكريم موظف أو مؤسسة، يكون حافزاً للآخرين إلى الإنجاز والتميز، والنتيجة هي الارتقاء بالأداء الحكومي الكلي والنهوض به، والوصول إلى الهدف الأسمى، بأن تتمكن الدولة من التقدم إلى المركز الأول عالمياً في جميع المجالات. ثالثها، أن تكريم المتميزين من الأفراد يصب في خدمة الارتقاء بالموارد البشرية، فهو يدفع العاملين في مؤسسات الدولة إلى تنمية مهاراتهم، وإتقان المهام التي يمارسونها، وهذا الأمر، إضافة إلى إسهامه في بناء الكوادر الوطنية المؤهلة؛ يُعدُّ مدخلاً مهماً نحو اكتشاف المواهب البشرية التي تمتلك صفات القيادة في مختلف مواقع العمل والإنتاج.

## هل تتضرر أسعار النفط العالمية بعودة النفط الليبي؟

التذبذب الكبير نسبياً الذي شهدته أسعار النفط العالمية يعكس طبيعة الأوضاع غير المستقرة التي مرت بها الأسواق، وطبيعة المؤثرات التي تعرّضت لها، سواء ارتبط الأمر بالعوامل الأصيلة داخلها، أو بعوامل أخرى تعود إلى ظروف خارجية غير ذات صلة مباشرة بها، وكانت الأوضاع الليبية لها مدودها على الأسواق، وقد تظل كذلك في المستقبل.

إذ أعطى نمو هذين الاقتصادين وغيرهما من الاقتصادات بمعدلات إيجابية، انطباعاً بأن الاقتصاد العالمي يستعد لدورة جديدة، يزداد فيها الطلب على النفط والطاقة، وإن تزامن ذلك مع حالة من الضبابية



اتخذت أسعار النفط العالمية اتجاهًا عامًا تصاعدياً خلال الاثني عشر شهراً الأخيرة، ورغم تذبذبها صعوداً وهبوطاً، داخل نطاق يصل مداه إلى 20 دولاراً أمريكياً، حيث سجلت نحو 96.8 دولار للبرميل كحد أدنى

المربية بشأن فرص النمو ببعض الاقتصادات الصاعدة كالصين والهند.

بالتطرق بشكل أكثر تفصيلاً إلى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في ليبيا وتأثيرها في أسواق النفط العالمية خلال الفترة الماضية، يتضح أن هذه الأوضاع غير المستقرة كان لها دورها المهم في هذا الشأن، حيث تسببت في تراجع إنتاج النفط الليبي إلى أقل من 200 ألف برميل يومياً، وتسببت في فقدان الأسواق نحو 1.4 مليون برميل يومياً من الإمدادات، وكان ذلك كفيلاً بدفع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، تفوق مستويات عام 2008، لولا أن قام بعض منتجي النفط الآخرين، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، بزيادة إنتاجهم تدريجياً لملء الفراغ الناتج عن تراجع الإنتاج الليبي، فيما ساعد الأسواق على امتصاص الصدمة، وأبقى الأسعار في حدود آمنة. وما يتبادر إلى الذهن الآن، هو إذا ما كانت الأسعار ستبقى على تماسكها أم ستتهار في حال عودة النفط الليبي إلى مستواه الطبيعي مستقبلاً، وهذا الأمر مرهون بالكيفية التي ستتم بها هذه العودة، وهي في الأغلب ستكون عودة تدريجية وستأخذ فترة طويلة نسبياً، وهو ما سيعطي الأسواق الفرصة لامتنعاص الصدمة، تماماً كما حدث لدى تراجع الإنتاج خلال الفترات الماضية، وبالتالي فليس من المرجح أن تتعرض الأسعار لخسائر إلا في حدود معقولة ولآجال زمنية مؤقتة سرعان ما تنتهي.

في إبريل 2013، وسجلت نحو 117.2 دولار للبرميل كحد أقصى في سبتمبر من العام نفسه، وبلغ متوسطها على مدار العام نحو 107.2 دولار للبرميل. ويمكن القول إن أسواق النفط العالمية عاشت على مدار العام الأخير مرحلة مملوءة بالمستجدات، على جانبي العرض والطلب، كما أنها تأثرت كذلك بالأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية التي كانت لها ظلالها الكثيفة على تحركات المتعاملين فيها وقراراتهم وتوقعاتهم المستقبلية بشأنها، فيما أنتج تذبذباً واضحاً في الأسعار. كان عدم استقرار ظروف إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً في دول مثل ليبيا، إلى جانب ارتفاع الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، هما المحركان الأساسيان لجانب العرض خلال الفترات الأولى من العام. وشهدت الشهور الأخيرة دخول عوامل جديدة كان لها تأثيرها إلى جانب العوامل السابقة، ارتبطت العوامل الجديدة بشكل أساسي بما تشهده الأزمة الأوكرانية من تطورات، والتي خلقت حالة من الضبابية بشأن مستقبل إمدادات النفط الروسية إلى الأسواق، خصوصاً مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وهي العقوبات التي قد تتسع في المستقبل لتصل إلى حظر صادرات النفط الروسية. أما فيما يخص جانب الطلب، كان الأداء الإيجابي نسبياً بالنسبة إلى الاقتصادين الأمريكي والياباني عاملاً ذا تأثير مهم في الأسواق،

## الانتخابات الرئاسية... هل تجلب الاستقرار لأفغانستان؟

السؤال المهم الذي تطرحه انتخابات الرئاسة التي جرت أمس في أفغانستان هو: كيف ستؤثر هذه الانتخابات في حالة الاستقرار في البلاد التي تشهد اضطراباً أمنياً ومواجهات دموية منذ إطاحة حكم حركة طالبان على أيدي الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001.



الولايات المتحدة الأمريكية عن القضاء عليها خلال ثلاثة عشر عاماً برغم التفوق الكاسح لهذه القوات من حيث العتاد العسكري.

2- استمرار عمل طالبان من معقلها في باكستان: حيث تتواصل أعمال التمرد في أفغانستان على يد حركة طالبان، وشبكة حقاني انطلاقاً من معقلها في منطقة شمال وزيرستان في باكستان. وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية باكستان منذ سنوات بالقضاء على هذه المعقل. وقد نفذت القوات الباكستانية العديد من الهجمات ضد حركة «طالبان باكستان» فقط باعتبارها تنظيماً معادياً للدولة الباكستانية مع استثناء حركة «طالبان الأفغانية»، ومع استمرار المفاوضات بين باكستان وحركة «طالبان باكستان» فمن المرجح تأخير القيام بأي عملية عسكرية.

ويتهم الكاتب باكستان بأنها توفر الملجأ لحركة طالبان وشبكة حقاني لأنها تعتبرهما أصولاً استراتيجية بالنسبة إليها تساعد في احتواء التأثير الهندي في أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضاء على هذه المعقل يعتبر بمنزلة القضاء على مصدر للضغط على حركة طالبان الأفغانية. ويرى الكاتب أن الفائدة

في هذا السياق أوضح مايكل كوجلان، الباحث في برنامج جنوب آسيا في مركز وودرو ولسون الدولي للباحثين في واشنطن في مقاله في مجلة «ذا دبلوماسيات» أن الانتخابات الرئاسية الأفغانية، وبصرف النظر عن الفائز فيها، لن تحقق الاستقرار في أفغانستان. وأورد الكاتب لتبرير هذا الرأي عدداً من المبررات لعل أهمها:

1- ضعف قدرات قوات الأمن الأفغانية: وبالإشارة إلى انخفاض مستويات العنف في المناطق المتفرقة التي تخضع لسيطرة القوات الأفغانية، فقد أكد المراقبون المتفائلون بأن عناصر قوات الأمن الأفغانية «يحققون تقدماً أفضل مما يتوقعه الجميع» لكن قدراتهم لازالت محدودة. وفي فبراير الماضي اعترف كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) أنه في الوقت الذي تحقق فيه القوات الأفغانية انتصارات تكتيكية في أرض المعركة، وتكافح من أجل السيطرة على منطقة ما لكنها لا زالت بحاجة إلى مزيد من المساعدة في ميادين مثل النقل والاستخبارات. وهناك مسألة الجاهزية، حيث تم طرد 65 موظفاً من جهاز الاستخبارات العام الماضي؛ نظراً إلى إدمانهم المخدرات، أضيف إلى ذلك أن 95% من مجندي الجيش والشرطة أميون، برغم إنفاق 200 مليون دولار من خلال برنامج القضاء على الأمية الذي تموله الولايات المتحدة الأمريكية، فإن نصف المجندين سيقون أميين حتى نهاية العقد الحالي، كما تعاني قوات الأمن الأفغانية ارتفاع نسبة تاركي الخدمة، حيث وصل عددهم العام الماضي إلى 30 ألفاً من المجندين من أصل 185 ألف مجند. وبالتالي لن يستطيع الجيش الأفغاني إضعاف قوة حركة طالبان التي عجزت القوات الدولية بقيادة

واستبعد الكاتب العلاقة ما بين الانتخابات الأفغانية وتحقيق الاستقرار، حيث إن نجاح الانتخابات فقط لن يحقق الأمن لأفغانستان، لكن القيادة القوية قد تسهم في نشر الأمن والاستقرار من خلال تجنب الفساد، والقدرة على توفير الخدمات الأساسية ونشر العدالة، والالتزام ببناء المؤسسة العسكرية الأفغانية والحفاظ على استدامتها، لتؤدي مهامها الداخلية، وتتغلب على حركة طالبان وعناصر التمرد.

في جانب آخر يشير مراقبون إلى أن الرئيس الأفغاني الجديد بعد انتخابات الرئاسة سوف تكون مهمته أصعب بكثير من مهمة حامد كرزاي. فبخلاف حامد



كرزاي الذي أدار شؤون الدولة تحت وجود أكثر من 200 ألف جندي أغلبهم من الأمريكيين وسرب هائل من الطائرات الحربية وغيرها، فإن الرئيس القادم سيجد نفسه تحت إشراف بضعة آلاف من الجنود الأمريكيين قبل نهاية عام 2014 وعليه أن يعتمد على القوات الأفغانية الوطنية التي لم تتدرب بعد على التصدي لحرب العصابات والمواجهة مع الثوار.

كما أن التحدي الذي سيواجهه الرئيس القادم سيتمثل في قضيتين هامتين هما: قضية إقناع طالبان بتقاسم السلطة أو المشاركة فيها بشكل أو بآخر، والقضية الأخرى هي توقيع المعاهدة الأمنية التي ستسمح للقوات الأمريكية بالبقاء في أفغانستان مدة 20 سنة قادمة، على أن يتم تمديدتها وفق الحاجة، وهو ما يعني الإبقاء على نحو 10 آلاف جندي أمريكي بين مسلح ومستشار، وسيبقى معهم عدد من القواعد العسكرية الموزعة على الأقاليم الأفغانية المطللة على دول الجوار. وكان الرئيس حامد كرزاي قد فشل في عقد مصالحة مع طالبان أو إقناعها بالمشاركة في السلطة.

المقدمة من باكستان لطالبان الأفغانية يمكن أن تتلاشى حال حدوث فراغ أمني في أفغانستان عقب رحيل القوات الدولية ما يمكن طالبان من إنشاء معاقل لها داخل الأراضي الأفغانية.

### 3- بقاء أفغانستان مكاناً جذاباً للمقاتلين الأجانب:

حيث إن انسحاب القوات الدولية من أفغانستان سيحث المنظمات المتطرفة المعارضة للهند والتي تمارس نشاطها من أفغانستان منذ سنوات مثل (عسكر طيبة) على إعادة توجيه انتباهها إلى الهند. ومن المنتظر أن يستمر المقاتلون بالتدفق على أفغانستان منذ الآن وفي المستقبل المنظور.

وأعلن مسؤولون أفغان وقادة في حركة طالبان الأفغانية أنه منذ مارس الماضي ازداد نشاط حركة «طالبان باكستان» داخل الأراضي الأفغانية، ونشرت الحركة مقاتليها في أفغانستان. وأكد مسؤولون أمنيون في الهند، أن حركة المجاهدين الهنود التي تشكل تهديداً حقيقياً لهم قد امتد نشاطها إلى أفغانستان للقتال إلى جانب طالبان الأفغانية.

### 4- طالبان والمتحالفون معها ليسوا القوى الوحيدة

فقط لزعزعة الاستقرار في أفغانستان: من المعروف أن حركة طالبان الأفغانية نفذت العديد من العمليات والعنف، لكن الجماعات المعارضة لطالبان أثارت هي الأخرى عدم الاستقرار، حيث قام قادة الميليشيا المعارضة لطالبان الأفغانية في المناطق الشمالية والغربية من أفغانستان، والذين يتلقى معظمهم تمويلاً أمريكياً بمهاجمة وقتل وترهيب السكان المحليين وزيادة معاناتهم وإجبار النساء على مساعدتهم في قتالهم ضد حركة طالبان، والاستيلاء على الأراضي، وسرقة مياه الري.

## ماذا يعني اعتراض واشنطن على مرشح إيران لمنصب سفيرها في الأمم المتحدة؟

اعتراض واشنطن على ترشيح إيران أحد دبلوماسيها المتهمين في التورط في أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1979، سفيراً في الأمم المتحدة، يعكس جانباً من جوانب أزمة العلاقات الأمريكية-الإيرانية، على الرغم من التحسن النسبي الذي حدث فيها خلال الفترة الماضية.

الأمم المتحدة للتحقيق في التقارير المتعلقة بالأسلحة التي تقدمها إيران إلى النشطاء الفلسطينيين في قطاع غزة. ويوضح التقرير أنه كان من الصعب إخفاء صلة أبو طالبى بالجماعة المسؤولة عن احتجاز الرهائن في عصر الإنترنت، إذ توجد صورته ضمن صور أعضاء الحركة الطلابية على موقع الإنترنت. وكان أبو طالبى قد أوضح في مقابلة في مطلع شهر مارس الماضي أنه عمل في بعض الأحيان كمترجم لدى الحركة الطلابية ولكنه لم

يشارك قط في أنشطتها. وينقل التقرير عن إبراهيم أصغر زادة، وهو قيادي سابق في الحركة الطلابية، أن أبو طالبى لم يكن من قادة الحركة الذين استولوا على السفارة الأمريكية في طهران ولا من المترجمين

الدائمين فيها ويعتقد أصغر زادة أن المتشددين يحاولون عرقلة تقدم الفريق الدبلوماسي للرئيس حسن روحاني، ووضع عقبات من خلال تليفق تهم حول انتماء أبو طالبى إلى جماعة محتجزي الرهائن الأمريكيين. ويشير التقرير إلى أن أبو طالبى درس في جامعة السوربون وشغل منصب سفير إيران لدى كل من أستراليا وبلجيكا وإيطاليا قبل أن ينضم إلى المكتب السياسي لروحاني في شهر أكتوبر الماضي، وكان جزءاً من وفد حكومته إلى اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1994. وانتهى التقرير إلى القول بأن وزارة الخارجية الأمريكية تضطر إلى السماح لمنتقديها الأكثر تشدداً بحضور إلى اجتماعات الأمم المتحدة - وهو ما يفسر زيارات سلف روحاني، الرئيس محمود أحمددي نجاد إلى نيويورك- ولكن منح التأشيرات للدبلوماسيين العاملين في نيويورك يخضع لقواعد مختلفة.



في هذا السياق أعد كل من توماس إردبرينك، وسوميني سينغوبتا تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» ذكر فيه أن الإدارة الأمريكية أوضحت بعد المكاملة الهاتفية الشهيرة التي أجراها الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع نظيره الإيراني حسن روحاني أن التوقعات بتحسين العلاقات بين إيران والولايات المتحدة بشكل كامل لا تزال سابقة لأوانها. وجاء ترشيح الدبلوماسي الإيراني المخضرم،

حامد أبو طالبى، لمنصب مبعوث طهران إلى الأمم المتحدة كأحدث دليل على ذلك، بالنظر إلى الدور الغامض الذي قام به أبو طالبى في أزمة الرهائن الأمريكيين بعد الثورة الإيرانية عام 1979. حيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية

الأمريكية إن هذا الترشيح سيكون مقلقاً للغاية وأن واشنطن تلقي في الوقت الراهن نظرة فاحصة على المسألة وأنها أعربت بوضوح عن مخاوفها بشأن هذا الترشيح المحتمل للحكومة الإيرانية. ويشير التقرير إلى أن واشنطن تعرقل حصول أبو طالبى على تأشيرة الدخول منذ نحو شهرين، في أحد الجهود العديدة التي تبذلها واشنطن للضغط على إيران حتى في الوقت الذي تتفاوض فيه مع حكومة حسن روحاني بشأن برنامجها النووي المثير للجدل. فقد اعتادت الولايات المتحدة على مدى السنوات الـ35 الماضية عدم السماح بدخول أي شخص منتم إلى الحركة الطلابية الإيرانية التي احتجرت رهائن أمريكيين لمدة 444 يوماً عام 1979. ويشير التقرير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أيدت منذ أيام تجديد عملية مراقبة حقوق الإنسان في إيران بينما ضغطت على إحدى لجان



## 750 مليون آسيوي يعيشون على أقل من 1.25 دولار يومياً

من التقدم والنمو الاقتصادي في السنوات المقبلة، وقد تهدد أيضاً بعدم الاستدامة والاستقرار الاقتصادي ما لم تخفض مستويات الفقر. وقالت إن النمو الإجمالي فشل في تحسين مستويات المعيشة في دول آسيا، موضحة أن من أحد مؤشرات البنك التي دلت على أن النمو الاقتصادي لا يصل إلى شريحة واسعة من المجتمع، هو الضعف النسبي في الاستهلاك العائلي. وأشارت إلى أن مؤشر الاستهلاك العائلي نما بنسبة 5.7% بشكل سنوي في التسعينيات، وسجل نسبة 5.5% في الألفية الجديدة، وهو ما يعتبر أقل بكثير من نمو الناتج الإجمالي المحلي بواقع 9% و8.2% في العقدين الماضيين.



ذكرت دراسة اقتصادية أن عاملي انتشار الفقر وتفاوت مستويات الدخل قد يعيقان اقتصادات الدول الآسيوية التي شهدت نمواً قوياً خلال العقدين الماضيين. وأشارت الدراسة التي أعدها قسم التقييم المستقل في «البنك الآسيوي للتنمية» ومقره الفلبين بعنوان دعم بنك التنمية الآسيوي لتحقيق نمو شامل، إلى أن نحو 750 مليون شخص في دول آسيا لا يزالون يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً. وأوضحت أن تفاوت مستويات الدخل في تلك الدول ارتفع إلى أكثر من 20% خلال السنوات العشرين الماضية، مؤكدة أن هذه المستويات قد تعيق تحقيق مزيد

## أكبر هبوط لأسعار المساكن البريطانية منذ عامين



قال بنك «هاليفاكس» للتمويل العقاري إن أسعار المساكن في المملكة المتحدة سجلت في مارس الماضي أكبر هبوط لها في نحو عامين، وهو ما قد يقلل المخاوف من نمو تضخمي محتمل لسوق المساكن، وأشارت أرقام «هاليفاكس» إلى أن الأسعار انخفضت بنحو 1.1% الشهر الماضي - بعد زيادة بلغت 2.5% في فبراير - وهذا الهبوط هو الأكبر منذ إبريل 2012، وسوق المساكن التي تدعمها أسعار فائدة قياسية منخفضة وبرامج حكومية، هي محرك رئيسي للتعافي الحالي السريع وغير المتوقع للاقتصاد البريطاني، وقال البنك إن سوق المساكن ما زال ينمو بوتيرة سريعة على أساس سنوي، حيث قفزت أسعار المساكن 8.7% في الأشهر الثلاثة حتى مارس الماضي، مقارنة بالفترة نفسها قبل عام، في أكبر زيادة سنوية منذ أكتوبر 2007، وقال ستيفن نواكس، مدير القروض العقارية في هاليفاكس «الطلب على المساكن مستمر في الحصول على دعم من تحسن الآفاق الاقتصادية ونمو الوظائف وتزايد ثقة المستهلكين وأسعار الفائدة المنخفضة».

## دعم أمريكي لتونس بنصف مليار دولار

قالت الولايات المتحدة الأمريكية، مساء أول من أمس الجمعة، إنها ستقدم لتونس ضمانات قروض جديدة قيمتها نحو 500 مليون دولار في إطار مسعى مستمر لمساعدة البلد العربي الواقع في شمال إفريقيا على التعافي في أعقاب الانتفاضة التي شهدتها في عام 2011، وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما متحدثاً قبيل اجتماعه مع رئيس الوزراء التونسي مهدي جمعة في البيت الأبيض «إن ضمانات القروض ستساعد في ضمان أن تكون تونس مجتمعاً يمكنه أن يزدهر، وأن يبدأ اقتصاده بالتحرك قدماً مع الإصلاح». وكانت الولايات المتحدة قد ضمنّت إصداراً لسندات حكومية تونسية بقيمة 485 مليون دولار في عام 2012، وقال أوباما إن الإجراء الذي أعلن سيساعد تونس على معالجة أمن الحدود ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب بين أشياء أخرى. وأضاف متحدثاً إلى الصحفيين قبيل اجتماعه مع جمعة في المكتب البيضاوي «الولايات المتحدة لها استثمار ضخم في ضمان أن تكفل تجربة تونس بالنجاح.» ورحب جمعة بالدعم المالي قائلاً «إنه سيساعد بلاده على تحقيق الاستقرار والديمقراطية».



## روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

على منطقة الشرق الأقصى من الأراضي الروسية، كما أن توازن القوى في شمال شرق آسيا ينطوي على أهمية بالغة على مستوى السياسة الدولية. وتفضل روسيا ما يعرف بـ «العالم المتعدد المراكز»، الذي يعني بالضرورة توازن القوى المتعدد الأطراف، الذي تشكل موسكو أحد أقطابه ولاعبيه الرئيسيين. وإذا أخذنا في الحسبان أن أهمية شمال شرق آسيا، باعتبارها المركز الجيوسياسي ليس لمنطقة آسيا-المحيط الهادي فحسب، وإنما بشكل متزايد للعالم كله، فإن الهيمنة على هذه المنطقة من قبل دولة واحدة سيكون لها تداعيات خطيرة على توازن القوى الدولي.

ومنذ أواخر التسعينيات في القرن الماضي، حافظت روسيا والصين على نوع من الاصطفاف الجيوسياسي، حيث قامت بتتنسيق سياساتهما بشأن عدد من القضايا الدولية والإقليمية

الكبرى، ومعارضة الهيمنة الأمريكية، وعلاوة على ذلك، فقد تمكنت الصين بحلول عام 2010 من تخطي ألمانيا لتصبح أكبر شريك تجاري لروسيا. وعلى الرغم من ذلك، فإنه ينبغي عدم المبالغة في تقييم إمكانية استمرارية التزاماتهما (الصين وروسيا) الاستراتيجية الثنائية؛ فالمؤسسة الروسية تُصنّف الصين على أساس أنها دولة لا تشكل أي تهديد كبير في الوقت الراهن، ولكنها قد تصبح مصدر تهديد في المستقبل بسبب تنامي قدراتها ونياتها التي لا يمكن التكهّن بها. وبناءً عليه، فإن روسيا تبحث عن وسائل للوقاية والتحوط مما تعتبره جاراً قد يصبح مشاكساً في المستقبل. ولعلّ الاصطفاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي يزداد

يرى أرتيوم لوكين، أن منطقة شمال شرق آسيا تشهد بروزاً تدريجياً لتوازن قوى متعدد الأقطاب، غير أن هذه التعددية القطبية لا تزال غير متماثلة نوعاً ما، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما الطرفان الأقوى، بينما الملاحظ أن روسيا والكوريتين الشمالية والجنوبية واليابان وتايوان هي دول أقل نفوذاً. وتزداد هذه الصورة تعقيداً؛ لأن بعض اللاعبين في هذه المنطقة ليسوا مستقلين بالكامل في تحديد سياساتهم الخارجية، وباستثناء الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإن روسيا وكوريا الشمالية فقط هما الدولتان اللتان يمكن اعتبارهما طرفين يتمتعان بالسيادة الكاملة والاستقلالية الذاتية في المنطقة.

وربما كانت المسألة الأهم من قضية القطبية، هي خصائص نظام توازن القوى الناشئ في شمال شرق آسيا؛ أي

هل سيكون مستقراً أم تنافسياً بحدّة، ويتسم بالنزعة إلى المواجهة؟ وتتميز منطقة شمال شرق آسيا بعوامل كثيرة تدفعها باتجاه سيناريو التوازن العدائي، غير أن هناك ثلاثة عوامل للاعتدال، هي: التركيبة السكانية، والردع النووي، والمؤسسات متعددة الأطراف، تعزز فرص إقليم شمال شرق آسيا في تحقيق توازن مستقر متعدد الأقطاب، يتركز على إجماع منسجم بين القوى الكبرى، وإذا تحقق هذا فإنه سيكون النتيجة التي تفضلها روسيا على وجه التحديد. إن روسيا لا يروق لها قطعاً وجود أي قوة مهيمنة في شمال شرق آسيا، سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين؛ لأن مثل هذا الوضع سيجرّد موسكو من أي أهمية في هذه المنطقة، وربما يشكّل مخاطر جيوسياسية

### من إصدارات المركز

#### دراسات عالمية



روسيا وتوازن القوى في منطقة شمال شرق آسيا

أرتيوم لوكين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 118

تأليف : أرتيوم لوكين  
تاريخ النشر : 2014

إقامة شراكة حقيقية فعّالة ومستدامة في منطقة آسيا - المحيط الهادي، فسوف تحتاجان إلى إيجاد حلول، أو على الأقل تخفيف حدة خلافاتهما في المناطق والمجالات الأخرى التي تتداخل فيها مصالحهما، وخاصة في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومن المستحيل بلورة توافق بين البلدين بمنطقة شمال شرق آسيا، في ظل التحفز للمواجهات في مناطق أخرى. ويقتضي التوصل إلى وضع مثل هذا إثارة التساؤل الذي ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ قرار حاسم بشأنه في نهاية المطاف، وهو: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية خوض غمار المنافسة على الهيمنة الإقليمية مع قوتين كبيرتين في آن واحد؟ من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على ذلك خلال تسعينيات القرن العشرين، عندما كانت روسيا ضعيفة، والصين لم تكن قوية بالقدر الكافي، ولذلك فقد تمكنت واشنطن إبان تلك الفترة من التغلغل في مناطق النفوذ الروسي التقليدي في أوراسيا، بينما كانت تعزز هيمنتها على منطقة آسيا- المحيط الهادي. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تزدهو في نشوة لحظتها كقوة قطبية أحادية، فإنها لم تكن تأبه كثيراً للغضب الروسي أو الصيني.

وحتى إذا لم تتوصل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى توافق في منطقة المحيط الهادي، فإن مجرد وجود احتمال لمثل هذا التوافق كفيل بالتأثير في سلوك اللاعبين الآخرين في شمال شرق آسيا، وخاصة الصين. إن احتمال توافق واشنطن وموسكو في تلك المنطقة سيكون له على الأرجح تأثير في دفع سياسات بكين الخارجية نحو الاعتدال، وذلك خشية ألا يتحول مثل هذا الاحتمال إلى واقع فعلي.

إن توازن القوى متعدد الأقطاب الناشئ في منطقة شمال شرق آسيا، لا يزال بعيداً عن مرحلة الاكتمال، ولكنه يظل حتى الآن يشكل البديل الأكثر قبولاً من بين الخيارات والبدائل المتوافرة، مثل الهيمنة الأمريكية أو الصينية، أو القطبية الثنائية؛ وبإمكان روسيا أن تسهم في صياغة نظام إقليمي (وربما عالمي) أكثر استقراراً إذا ما أحسنت اللعب بمرونة، ووظفت بذلك قواعد لعبة توازن القوى.

قلقها بشأن تصاعد حدة التشدد الصيني في منطقة آسيا-المحيط الهادي، هو أحد الخيارات الواضحة لموسكو في هذا السياق. ويتعزز هذا الخيار من واقع وجود ميل قوي لدى واشنطن وموسكو نحو التفكير المبني على حسابات توازن القوى، وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لديهما سجل راسخ في التعاون من أجل تحقيق توازن القوى. وتاريخياً، نجد أن التفاعل السياسي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الهادي ظل يتحدد في الغالب الأعم بمنطق توازن القوى. لقد تقاربت موسكو وواشنطن عندما واجهتا خطراً مشتركاً، فخلال ستينيات القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية البريطانية تعد خطراً مشتركاً، بينما أصبحت اليابان تمثل ذلك الخطر اعتباراً من عشرينيات القرن الماضي وحتى الأربعينيات منه.

هل يعني ذلك أن هناك توافقاً جيوسياسياً آخر اليوم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بفعل صعود قوة الصين؟ يبدو أن هذا التطور قد يكون مماثلاً في بعض جوانبه للوفاق الذي حدث بين بكين وواشنطن في مطلع سبعينيات القرن العشرين، والذي كان دافعه المخاوف المشتركة بين الطرفين بشأن الاتحاد السوفيتي. غير أن القياس على الحالات التاريخية الماضية ينبغي أن يؤخذ بشيء من التحفظ، لأسباب منها أن مثل هذا الاتفاق، لو قُيِّض له أن يحدث، لن يكون في شكل حلف، وفي أفضل الأحوال سيكون انحيازاً يتضمن التزامات استراتيجية محدودة، ومعظمها غير رسمي. وعلاوة على ذلك، فإن من المحتمل أن يكون مثل هذا الائتلاف ضد الصين في صيغة وقائية، بمعنى تبني سياسات تركز على الانخراط والتكامل الاقتصادي من جهة، بينما تشدد من جهة أخرى على ضرورة تحقيق التوازن الواقعي من خلال التعاون الأمني الخارجي، وبرامج تحديث المؤسسة العسكرية الوطنية. وعلى العكس من الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الصين أصبحت قوة اقتصادية مهمة جداً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، بحيث يصعب السعي إلى عزلها، وفقاً لمتطلبات مبدأ الاحتواء بمفهومه الكلاسيكي. وإذا أرادت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية